المعارضة الإسلامية والاستقرار
بين سياسات الحكومات وتوجهات الحركات الإسلامية
(مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين)*

تبقى العلاقة بين الحركات الإسلامية والحكومات العربية، في إطار التأزيم والاحتقان وانسداد قنوات التفاهم، أسيرة أزمة ثقة كبيرة تغلفها وتهيمن عليها حتى في أفضل حالات التفاهم والتواصل الحواري، وتبقى العلاقة بين الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية قاطبة في العالم العربي والإسلامي محط أنظار المراقبين والباحثين في رصد التوترات والتفاهمات التي أحاطت علاقتها بالنظام في مصر منذ العهد الملكي ومرورا باغتيال الشهيد الإمام حسن البنا وصولا إلى تفاهماتها وصداماتها مع نظام جمال عبد الناصر، لكن اللافت هو الإصرار الرسمي على حرمانها من الشرعية، وإبقائها داخل خندق الحظر، رغم اندماجها في العمل المدني واستيعابها طرق التغيير والممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يعزز فرضية "خوف الحزب الحاكم" من منافسة "الإخوان" له فى الانتخابات البرلمانية.

لا يمكن إغفال تأثير حركات إسلامية لفترات طويلة في إعاقة حركة الإصلاح السياسي فى مصر وبعض الدول العربية، فقد استفادت الحكومات المستبدة من "عنف" تلك الجماعات واستدرجتها لدائرة مغلقة تخسر فيها دوما عناصرها وخيرة قياداتها، فضلا عن خسارتها للغطاء الشعبي الذي وفر لها لسنوات طويلة القدرة على العمل الجماهيري والدعوي والاجتماعي.

استطاعت الحكومة المصرية اجتذاب قطاعات من التكوينات السياسية الحزبية تحت مظلة "مكافحة الإرهاب"، وأبرمت معها تحالفا أسهم في تضييق الخناق على تلك الحركات السلفية الجهادية وتجفيف منابعها، لكن الأهم أنه خنق الحياة السياسية برمتها، وأضعف قدرة الأحزاب السياسية نفسها على التواصل مع الجماهير فى المناسبات المختلفة، أو أماكن التجمع العامة في الساحات والميادين، وحصرتها في مقارها الضيقة، ففقدت هي بدورها

---

* **أ. منتصر الزيات/** محام وكاتب ومؤرخ إسلامي

امتدادات شعبية كان من الممكن أن توفر لها قوة سياسية واجتماعية في مواجهة تفرد الحزب الوطني الحاكم بالسلطة والثروة ومقاليد الأمور.

يحسن بنا أن نلقي الضوء على الحركات التي توصف عادة "بجماعات الإسلام السياسي" سواء التى اعتمدت "القوة والعنف" منهجا للتغيير، أو التى أقلعت عن هذه الوسائل واختارت بدائل تتحرك من خلالها داخل أوساط المعارضة السياسية، تنابذ نظام الحكم وتنافسه فى مساحات العمل الجماهيري فى البرلمان أو النقابات المهنية.

ورصد مسارات تلك الحركات بنوعيها يسفر عن نتيجة لا تخطئها العين، هي أن وسائل العمل السلمى والجماهيرى وآلياته بلغت بأصحابها مرحلة لا بأس بها فى المجتمعات التى تتحرك داخلها، بينما بلغت بجماعات التغيير القسرى إلى حائط سد قوي ومنيع أجهض قوتها وأجهد عناصرها وأربك حسابات قادتها.

فجماعة الإخوان بلغت شأوا متقدما فى المعادلة السياسية المصرية، وأصبحت منذ وقت، وعلى مدى عقد ونصف من الزمان على الأقل، ثانى قوة سياسية في مصر بعد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ومن الجدير بالذكر أن الإخوان حصدوا فى آخر انتخابات برلمانية تمت تحت إشراف قضائي محدود ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب المصري، ولا شك أن الجماعة وصلت لتلك المرحلة المتقدمة من المنافسة رغم كل العوائق والعقبات التي توضع فى طريقها، ورغم "التجريدة الأمنية" التي تسعى لتحجيمها أو تعطيلها ووقف نفوذها المتصاعد بالإعلان المتكرر بين الفينة والأخرى عن قضايا توصف بقضايا "الدولاب" التي تحفظ عادة دون إحالتها إلى القضاء، وإلقاء القبض على مستويات رفيعة من قياديها، أبرزهم نائب المرشد العام للإخوان الدكتور محمد حبيب ، والدكتور محمود عزت.

وإذا كان المفهوم الثوري للحركات التي توصف عادة "بالراديكالية" أو الجهادية قد حقق وجوداً فى الشارع المصري فترات مختلفة، نتيجة ما يعتقد بأنه مظالم يمارسها النظام، وعوامل الفقر والجوع والغلاء وتردي الأحوال الاقتصادية العامة فى الأحياء الشعبية، وهو ما وفر لهذه الجماعات غطاء شعبيا، مع وجود امتدادات إقليمية لأفكارها ارتبطت بقضايا عادلة في مناطق مشتعلة على النحو الذي حدث فى أفغانستان أثناء مواجهة الغزو الروسي، أو فى فلسطين، أو فى العراق منذ احتلال القوات الأجنبية له، حيث ساعد ذلك في بقاء دوائر من هذه الجماعات تتمتع بشيء من الغطاء الشعبي نتيجة مباشرة للخوف من مخاطر

الغزو الأجنبي لبلاد عربية أو إسلامية تقع فى دائرة الاحتكاك والنزاع مع الإدارة الأمريكية.

لكن ارتباك قطاع عريض من الجماعات التي دخلت فى صدام مع النظام وفشل مشروعها، وإصدارها مراجعات فكرية، عطلها على الأقل في عملية التواصل الرسالي الجماهيري، وجعلها فى منطقة وسطى بين الحكومات والشعوب تعاني أزمة ثقة حادة، ربما لن تراوحه حتى تجد نفسها من جديد بعيداً عن حسابات المواءمة والمصالح البراجماتية.

وإذا كان الإخوان المسلمون يمثلون طليعة المعارضة الإسلامية للنظام المصري، وصدر المعارضة السياسية له، فإن الحركة الإسلامية فى الأردن حققت وجودا ملموسا فى الشارع السياسي، ومثل أعضاؤها رقما مهما في البرلمان الأردني، وتشكل جبهة العمل الإسلامي التي ترمز "للإخوان" رأس الحربة للمعارضة السياسية أيضا، وتقترب منها جماعات خرجت من عباءتها مثلما هو الحال فى أقطار عربية مختلفة.

ولم تزل التجربة السودانية أسيرة إخفاقات ديمقراطية خلفتها تجربة حركة الإنقاذ التي قادها الدكتور حسن الترابي آنذاك، منذ قاد الفريق عمر حسن البشير انقلاب الإنقاذ العسكري عام ١٩٨٩م، والتي صادرت الحياة الحزبية، ومنعت الأحزاب من ممارسة عملها فترة طويلة على مدار عقدين تقريبا، قبل أن تسمح مؤخرا بمنافسة حزبية في الانتخابات الأخيرة في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠م.

لا شك أن الحركة الإسلامية في السودان كانت قد اجتذبت قطاعات عريضة من الشارع السياسي والشعبي، خاصة فيما عرف بدوائر الجامعات، وفرت للإنقاذ نفوذا شعبيا لفترة طويلة، لكن الانشقاقات التي جرت بين قطبي الحركة: الترابي والبشير، وانشطار المؤتمر الحاكم لمؤتمرين، إضافة للإخفاقات العسكرية في الجنوب والشرق، أوجد علامات استفهام كثيرة حول التجربة السودانية، لكن المؤكد أن الحركة الإسلامية في السودان ألقت بظلالها على مكونات العمل السياسي فى السلطة والمعارضة معاً.

وتظل الحركة الإسلامية فى اليمن رافداً مهما من روافد العمل السياسي والجماهيري هناك، ضمن قوتين رئيستين تسيطران على الشارع السياسي، وهما المؤتمر الشعبي الحاكم من جهة، وحزب الإصلاح من جهة أخرى.

غير أن حركة المقاومة الإسلامية حماس حققت معادلة صعبة في ازدواجية العمل المقاوم سياسيا وعسكريا، وسط ضغوطات الاحتلال وإفرازات أوسلو وما بعدها، ونجحت

في تكوين نموذج إسلامي يملك قدرات العمل السياسي والبرلماني، دون أن يفرط في ثوابت المقاومة التي تطمح إلى التحرر الوطني.

وهناك حقيقة يفرزها ذلك المناخ الشاذ فى المنطقة العربية تفيد بأن الدول التي تطبق الملكية، والتى طالما وصفت "بالنظم الرجعية" حققت أنظمة الحكم فيها قدرا كبيرا من الاستقرار والتعايش بينها وبين المعارضة الإسلامية، وفتحت طاقة مناسبة للتعبير عن الآراء والأفكار بطريقة سلمية مكنت من استيعاب الحركات الإسلامية السياسية والسلفية معاً، ومن ثمّ خففت ظواهر استخدام العنف كوسيلة للتغيير وتحقيق الأهداف، بينما شهدت الأنظمة الجمهورية التي طالما وصفت "بالتقدمية" حالة احتقان وانسداد قنوات التفاهم بينها وبين الإسلاميين بشكل عام، المعتدل منها والعنيف، حيث أسهم ذلك في بروز ظاهرة العنف والعنف المضاد في فترات وبلدان مختلفة.

وإذا كانت الجماعات التي اعتنقت "فقه العنف" لتنفيذ أهدافها في مراحل صراعها مع النظام في مصر قد تراجعت عن هذه الفرضية، وقال مفكروها: "إن القتال ليس غاية في ذاته، فإذا ثبت فشله في بلوغ المقاصد والأهداف ينبغي العدول عنه إلى غيره من الوسائل والآليات"، وصدرت عن تلك الجماعات وأبرزها الجماعة الإسلامية بمصر، ومجموعات تنتسب لحركة الجهاد الإسلامي بمصر عشرات الدراسات والأبحاث والكتب التي تعبر عن حركة المراجعات الفكرية والفقهية داخلها، فإن المدهش هو بقاء النظام المصري فى خندق المعاداة لتلك الجماعات كلها، يرسم خطاً أحمر لها، وعليها عدم تجاوزه، وهو ما يمثل قيدا على حركتها ووجودها وحقها في المنافسة والاندماج ضمن مؤسسات المجتمع المدني والتكوينات الحزبية السلمية، تحت عنوان عريض "عدم مشروعية قيام أحزاب على أسس دينية!"، وذلك رغم نجاح تجارب مختلفة من حولنا كان أبرزها "التجربة التركية"، بما يمكن تفسيره مجدداً بخوف النظام من نفوذ تلك الجماعات وقدرتها على توظيف الشعار "الديني" في تفعيل مكنونات التغيير لدى قطاعات كبيرة من الشعب ترى فعلا بأن "الإسلام هو الحل"، ومن ثم يندفع النظام بحاجته لإبقاء تلك الحركات في مربع الحظر وعدم المشروعية، وهو الأمر الذي يفسر موقفه من جماعة الإخوان كجماعة معتدلة، ويثير الدهشة أيضا أن تبقى أكبر الجماعات السياسية قدرة على التأثير والفاعلية في المجتمع المصري، غير قادرة على ممارسة حقوقها الدستورية والسياسية، وتبقى أسيرة مقعد لم تختره أو ترضه لنفسها "المحظورة".